

صرخة من جماعة جند الله المعتقلين في سجن استقبال طره في مصر

(ثلاث ضباط جيش من ضمن أعضاء تنظيم جند الله)

بقلم د. هاني السباعي

hanisibu@hotmail.com

مدير مركز المقريري للدراسات التاريخية

علم مركز المقريري أن قوات الأمن بسجن استقبال طره بمصر قاموا بالاعتداء على إسلاميين متهمين في قضية تنظيم جند الله حيث يواجه أعضاء هذه الجماعة حملة اضطهاد وتعذيب منظم من قبل أحد ضباط أمن الدولة بسجن استقبال طره.

وقد تصاعدت حدة المواجهات وحملة تشييت لأفراد هذه الجماعة منذ السبت 25/6/2005م إذ أصدر ضابط أمن الدولة المختص بسجن استقبال طره بترحيل بعض قيادات هذه الجماعة إلى سجن ليमान أبي زعبل سئ السمعة وهم:

(1) طارق أبو العزم.

(2) إيهاب صبري.

(3) محمد دراج.

(4) عزت النجار.

وبعد أن علموا بقرار الترحيل أعلنوا اضراباً مفتوحاً عن الطعام ومن ثم قام جلاوزة الأمن بإغلاق جميع عنابر سجن استقبال طره واستدعاء قوات الأمن المركزي التي اقتحمت عنابر السجن وإلقاء القنابل المسيلة للدموع والضرب بالهراوات لإجبار هؤلاء الإسلاميين على الترحيل إلى سجن أبي

زعل، وقد تم منع زيارة أهالي أعضاء هذا التنظيم ومنعهم من إحضار أي طعام ومنع الاتصال عنهم نهائياً ولا يزال الوضع متدهوراً حتى كتابة هذا البيان.

وطبقاً لقانون إدارة السجون فإن سجن استقبال طره سجن تحقيقات وحيث إن هؤلاء المتهمين لا يزالون على ذم التحقيقات في قضية عسكرية ومن ثم فإن قرار نقلهم لأحد السجون العمومية مخالف لتعليمات السجون. ويطالب هؤلاء المتهمون في قضية (تنظيم جند الله) بترحيلهم جميعاً أو تركهم جميعاً ومحاكمة ضابط أمن الدولة المسئول عن سجن استقبال طره ومسئولي السجن المتواطئين معه. ويبلغ عدد المتهمين في قضية تنظيم جند الله 23 متهماً منهم 3 ضباط جيش.

ومن ضمن المتهمين الإسلامي حمزة الحناوي ابن الشيخ محمود هشام الحناوي عضو مجلس شورى جماعة الجهاد الذي استشهد في الشيشان، وقد أصدر مركز المقريري بياناً باستشهاده بتاريخ 17/4/2005م.

بناء على ما سبق

يناشد مركز المقريري الهيئات والمنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان أن تضغط على الحكومة المصرية لحماية هؤلاء المتهمين من بطش زبانية أمن الدولة في هذه القضية الملفقة التي يطلق عليها إعلامياً (تنظيم جند الله) الذين يقعون في سجن استقبال طره منذ ثلاثة أعوام على ذمة القضية العسكرية المذكورة.

كما يناشد مركز المقريري الجهات المعنية بحقوق الإنسان بالتدخل الفوري لإنقاذ حياة هؤلاء المضربين عن الطعام وإخوانهم المحبوسين في نفس القضية.

كما يطالب مركز المقريري اطلاق سراح كل المعتقلين والمناداة بمحاكمة ضباط أمن الدولة وضباط مصلحة السجون والمسؤولين في وزارة الداخلية عن تكرار هذه الجرائم المنظمة والمتعمدة من تعذيب وإذلال والمعتقلين

في مقار مباحث أمن الدولة وأقسام الشرطة والسجون العمومية
المنتشرة في أرجاء أرض الكنانة!.

مركز المقريري للدراسات التاريخية

لندن في

21 جمادى الأولى 1426هـ

27/6/2005م